بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

اعلم ان نسبة الباصرة البصيرة الى مدركاتها كنسبة البصر الى محسوساته وانك اذا
نظرت في المرآة وشاهدت صورة فيها فلك هناك حالتان الاولى ان تكون متوجها
الى تلك الصورة مشاهدا اياها قصدا جاعلا للمرآة آلة لملاحظتها ولا يخفى
عليك ان المرآة حينئذ مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر ان تحكم عليها
وتلتفت الى احوالها والثانية ان تتوجه الى المرآة نفسها وتلاحظها قصدا
فتكون صالحة للحكم عليها واما الصورة فتشاهد حينئذ تبعا غير ملتفت اليها
فظهر ان في المبصرات ما يكون تارة مبصرا بالذات وتارة آلة لابصار الغير فقس
على هذه المعاني المدركة بالبصيرة اعني القوة الباطنة واستوضح ذلك من قولك
قام زيد وقولك نسبة القيام الى زيد فانك في الحالتين مدرك لنسبة القيام اليه
لكنها في الحالة الاولى مدركة من حيث انها حالة بين زيد والقيام وآلة لتعرف
حاليهما فكانها مرآة تشاهدهما بها ولذلك لا يمكنك ان تحكم عليها او بها واما في الحالة
الثانية فهي ملحوظة بالذات ومدركة بالقصد يمكنك اجراء الاحكام عليها فهي على
الاول معنى غير مستقل بالمفهومية وعلى الثاني معنى مستقل بها وكما يحتاج الى
التعبير عن المعاني الملحوظة بالذات المستقلة بالمفهومية كذلك يحتاج الى التعبير
عن المعاني الملحوظة بالغير التي لا تستقل بالمفهومية ولما تمهد هذا فنقول الابتداء
معنى هو حالة لغيره ومتعلق به فاذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا
بنفسه ملحوظا في ذاته صالحا لان يحكم عليه وبه ويلزمه ادراك متعلقه تبعا وبالوجه
اجمالا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء ولك بعد ملاحظته على هذا الوجه
ان تقيده بمتعلق مخصوص فتقول ابتداء سير البصرة ولا يخرجه ذلك عن
الاستقلال واذا لاحظه العقل من حيث هو آلة بين السير والبصرة وجعله آلة

لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بنفسه لا يصلح ان يكون محكوما عليه ولا محكوما به
وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة من وهذا ما ذكره ابن الحاجب في الايضاح
حيث قال في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره
في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها
حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على
معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه
فقد اتضح ان ذكر متعلق الحرف انما وجب ليتحصل معناه في الذهن اذ لا يمكن
ادراكه الا بادراك متعلقه اذ هو آلة لملاحظته لا لان الواضع اشترط في دلالته
على معناه الافرادي ذكر متعلقه ولو لم يشترط ذكره لامكن فهم معناه بدون
ذكره فانه لا يرجع الى طائل ويلزم تحكم كما قرره بعض المحققين في شرح
المختصر ولما عرفت معنى الاسم والحرف فاعلم ان الفعل كضرب مثلا يدل على
معنى مستقل بالمفهومية وهو الحدث وعلى معنى غير مستقل بالمفهومية وهو آلة لملاحظة
غيره اعني النسبة الجزئية في المثال المذكور فانها ملحوظة من انها حالة بين طرفيها وآلة
لتعرف حالي الاثر لهذين منفهمين بدلالة اللفظ والآخر ولئن كان منفهما في نفسه
بوجه وملحوظا بذلك الوجه والا لما امكن ايقاع تلك النسبة لكن اللفظ لا يدل عليه
ولا يتحصل هذه النسبة التي هي جزء مدلول الفعل الا بملاحظة الفاعل فلا بد من ذكره
كما هو حال متعلق الحرف والفعل باعتبار اشتماله على معنى مستقل صار امتيازه عن
الحرف ولما اعتبر فيه ايضا نسبة تامة على ان ذلك المعنى المستقل يكون منسوبا
الى غيره بتلك النسبة وقع محكوما به باعتبار ذلك المعنى المستقل واما مجموع معناه
فلا يصلح ان يكون محكوما عليه ولا محكوما به فارتفع عن مرتبة الحرف ولم يبلغ الى
الاسم وبالجملة فالحرف لما كان موضوعا لمعان نسبية مخصوصة هي آلات لملاحظة

المراد ببعض المحققين عضد الملة والدين

الحكمية صح

مرتبة صح

معان لغوية وتوقف احدها وضعا عاما لم يكن ليقع محكوما عليه ولا محكوما به لقولا بتوقف على ملاحظة ان يكون ملحوظا بالذات ليمكن اعتبار النسبة بينه وبين غيره واحتاج الى ذكر السلطي رعاية لمحاذاة مع المصدر الذي بعده والاسم لما كان موضوعا لمعان ملحوظة بالذات مستقلة بالمفهومية لم يعتبر معها نسبة ناقصة لا على انها منسوبة الى غيرها ولا على انها منسوبة اليها امكن الحكم عليه وبه واما الفعل فلما اعتبر فيه الحدث ومدلوله مستقل بالمفهومية ومنع اليد ان يعتبر نسبة ناقصة من الية لملاحظة طرفيها وجب ان يكون مستقلا باعتبار الحدث لو قد اعتبر ذكر في مفهومه وضعا ولم يذكر فاعله كي يتحصل لكن النسبة واما مجموع مفاده فلا يتحصل الحكم عليه والحكم به وسوف يظهر بالتدبر الصادق

فان قلت لماذا جعل النسبة مضافة الى المنسوب وجعل المجموع مدلول لفظ هو الفعل ولم يضم الى المنسوب اليه كذلك مع ان حاله بينهما لا اختصاص لها باحدهما قلت لعل السبب في ذلك ان النسبة ناقصة بالمنسوب متعلقة بالمنسوب اليه كالابوة الغائية بالاب للمتعلقة بالابن الا ترى انك تقول انتسب القيام الى زيد ولا تقول انتسب زيد الى القيام وتقول القيام منتسب الى زيد منتسب اليه ولو لم يجب الصفة للمتعدي قلت القيام منسوب بزيد منسوب اليه فلي ذلك لم يشركه الى ما ذكرنا فان قلت لم كان مجموع الفعل والفاعل نحو قام زيد مستقلا ومدلول نسبة غير مستقلة وطرفاها صارت النسبة الآلية المتوقف حالها كذلك الصفة نحو قائم مستقلة ومدلول ما والقيام ونسبتها من الآلية ملاحظتها فلم جاز كون الصفة محكوما عليها ومحكوما بها ودون الفعل لعجب بان النسبة في الفعل نسبة ناقصة منتفي عنها الارتباط بغيرها اصلا والمقصود الاصلي من العبارات افادة تلك النسبة والحكم لا يتأتى

الى لعدم طرفيها قطعا واما الصفة فالنسبة المعتبر فيها نسبة تقييدية غير ناقصة لا مقتضى لتنزلها المفهوم عنها وعدم ارتباطها به والبتة ليست النسبة مقصودة اصلية من العبارات فلذلك جاز ان يلاحظها تارة جانب الوصف فتجعل محكوما عليها وتارة جانب الموصوف فيجعل محكوما بها واما النسبة المعتبر فيها فلا تصلح للحكم عليها ولا للحكم بها لا وصفا ولا مع غيرها لعدم استقلالها

فان قلت ما ذكرته من ان مجموع الفعل وفاعله لا يصلح لان يكون محكوما به ينافي ما ذكر في الحاشية من ان المسند في قولك زيد قام ابوه مجموع الفعلية بسبب ان المقوم هناك كان لعدم الحكم بان ابا زيد قائم وكما انه زيدا قائم الاب ولا شك ان هذين لكن بمفهومين مرتبطين هذا الظلام بل المقصود الاصلي لعدمها والاخير يفهم التزاما فان المقوم هو الاول فزيد في هذا الظلام باعتبار مفهومه الصريح ليس محكوما عليه ولا محكوما به حقيقة بل هو مقدر يتعلق به محكوم عليه ولم كان المقوم هناك هو الظاهر فلاحكم في بيت القيام والاب بل الاب فيه للمسند الذي هو القيام واذ به تم مسندا الى زيد الاشتمال فعقل لو قلت قام ابو زيد واوقعت النسبة بينهما لم يرتبط بغيره اصلا ولو كان معنى قام ابوه ايضا ذكر لم يرتبط زيد ولم يقع خبرا وفي ثمة تسمح النحاة فتقول قام ابو جلة وليس بظلام لتجرد من ذكر اطراف النسبة بين طرفيها بتوسط ذكر زيد وابرز الضمير الدال على الرابط الارتباط الذي يستحيل وجوده مع الاطراف

تمت الرسالة الشريفة للعلامة الشريف علي الجرجاني طاب ثراه وجعل الجنة مثواه على يد اضعف اعباد الكريم واحوجهم للرحيم بن حاج سنخ الكرماني

تم

نهاية المخطوطة